ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

المخاوف المشروعة

إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا وتأثيرها على الأمن والسلم الدوليين

ورقة تقدير موقف حقوقية

إعداد
عبد الحليم حرفوش
محمد مختار

مراجعة
شريف عبد الحميد

نظرة عامة

بعد مرور عامين على الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022، بدأ يتضح مدى تهديدها للأمن والسلم الدوليين، فعمليات تدفق الأسلحة إلي الحكومة الأوكرانية خلال الحرب لاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة تثير المخاوف بشأن تهديد السلام العالمي، عن طريق نقلها وتحويلها بشكل غير قانوني إلي مناطق النزاعات والصراعات الأخرى عبر العالم، بالأخص بعد انتهاء الصراع المسلح، مما يساهم في وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة والتيارات الإرهابية مما يزيد من أمد الصراعات، ويساهم في ارتكاب مزيد من الانتهاكات الحقوقية الجسيمة والتي يُمكن أن ترتقي إلي جرائم ضد الإنسانية، وهو ما يشكل تهديدًا لحقوق الإنسان داخل المجتمعات.

تأتي هذه المخاوف، بالتزامن مع ظهور أدلة دامغة تكشف عن عدم القدرة على تتبع ومراقبة جميع المعدات الأمريكية المتدفقة إلى أوكرانيا، فبعض الأسلحة لاتزال مجهولة المصير ولم تصل إلي الجيش الأوكراني، وهذا يوضح أن هناك مشكلة في مراقبة الإمدادات العسكرية المتجه لدعم الحكومة الأوكرانية على النحو الأمثل، فضلاً عن إشارة العديد من المزاعم والتصريحات والتقديرات إلي تحويل وجهة بعض المساعدات العسكرية والأسلحة المُقدمة إلى أوكرانيا إلي الجماعات المسلحة والإرهابية في مناطق الصراعات، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وداخل بؤر الصراعات في أفريقيا، ويدعم ذلك الأمر قيام جهات إنفاذ القانون في أوكرانيا بإحباط عدد من محاولات تهريب الأسلحة عبر أراضيها، وهي بطبيعة الحال لم تتمكن من ضبط كافة محاولات التهريب، ناهيك عن وجود عمليات فساد متعلقة بشراء أسلحة للجيش الأوكراني من قبل بعض المسؤولين العسكريين.

وتناقش هذه الورقة الحقوقية مشكلة قياس تدفقات الأسلحة والمساعدات العسكرية إلي الحكومة الأوكرانية في سياق تهديد الأمن والسلم الدوليين، عن طريق إثارة المخاوف بشأن مخاطر تحويل تلك الأسلحة إلي مناطق النزاعات الأخرى في العالم بشكل غير شرعي، بالأخص بعد انتهاء الصراع المسلح، لاسيما أن أوكرانيا كانت واحدة من أكبر الأسواق غير الشرعية للأسلحة بعد اندلاع النزاع الداخلي في شرق البلاد خلال عام 2014، وذلك لتنبيه المجتمع الدولي والدول التي تمنح المساعدات العسكرية إلي أوكرانيا بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية تحول دون تحولها لبؤرة عالمية تمد الجماعات المسلحة والإرهابية بالأسلحة بشكل غير شرعي.

وينبغي أن يُنظر إلى مراقبة الأسلحة المُتدفقة إلي أوكرانيا على أنه كإجراء وقائي لا كإجراء عقابي وأن يكون خطوة أساسية نحو ترسيخ الأمن والسلام الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان،

فيجب أن يكون هناك ضمانات واضحة وقابلة للتطبيق تضمن عدم انتشار الأسلحة بشكل غير شرعي بين المدنيين داخل أوكرانيا أو تهريبها إلي مناطق أخرى من العالم، سواء في أثناء استمرار النزاع أو بعد الوصول إلي تسوية سياسية وانتهائه.

الدعم العسكرى المُقدم إلي الحكومة الأوكرانية منذ بداية الحرب

في 24 فبراير 2022، شنت القوات المسلحة الروسية غزوًا عسكريًا شاملاً على أوكرانيا، دفع ذلك العديد من الدول الأوروبية إلي تقديم مختلف أنواع الأسلحة إلي الحكومة الأوكرانية للدفاع عن نفسها، وخلال العامين الماضيين قدمت 34 دولة المساعدات العسكرية لأوكرانيا بالإضافة إلي الاتحاد الأوروبي، وتأتي في مُقدمة تلك الدول وأكثرها داعماً الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا والنرويج والدنمارك وبولندا وهولندا وكندا والسويد وفنلندا.

وفي هذا السياق، أكدت التقديرات الرسمية، إن أوكرانيا تلقت نحو 100 مليار دولار من المساعدات العسكرية منذ بداية الحرب وحتى سبتمبر 2023، وتفيد الإحصاءات أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت 46.6 مليار دولار من المساعدات العسكرية إلي أوكرانيا، بينما قدمت ألمانيا 18.9 مليار دولار وبريطانيا 7.3 مليار دولار والنرويج 4.1 مليار دولار والدنمارك 3.9 مليار دولار وبولندا 3.3 مليار دولار وهولندا 2.7 مليار دولار وكندا 1.8 مليار دولار و السويد 1.6 مليار دولار و فنلندا 1.4 مليار دولار، وذلك منذ بداية الحرب وحتي نهاية أغسطس من العام 2023.

وكانت بداية هذه المساعدات في يناير 2022 وذلك مع ظهور بوادر الأزمة ما بين الطرفين الروسي والأوكراني فقد أرسلت بريطانيا 2000 صاروخ قصير المدى ومضاد للدبابات، ومركبات مدرعة ساكسونية إلي القوات المسلحة الأوكرانية، كذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديمها 200 مليون دولار لمساعدات عسكرية إلي أوكرانيا وذلك بعد تجمع عشرات الآلاف من القوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا.

ومع بداية الحرب في 24 فبراير 2022، وحتي نهاية ذات الشهر، كانت 20 حكومة معظمهم من الدول الأوروبية، علاوة على الاتحاد الأوروبي قد قدم أسلحة إلي القوات المسلحة الأوكرانية وذلك لحماية أراضيها، ففي 25 فبراير، وافق الرئيس الأمريكي جو بايدن على مساعدة أمنية بقيمة 350 مليون دولار لأوكرانيا، وتشمل هذه المساعدات أسلحة مضادة للدروع، وأسلحة صغيرة وذخائر مختلفة، ودروع واقية من الرصاص، ومعدات ذات صلة لدعم

المدافعين في الخطوط الأمامية الأوكرانية، وأكد الاتحاد الأوروبي تمويلة لعمليات شـــراء للأسلحة لدعم الحكومة الأوكرانية.

وتشـمل المسـاعدات العسـكرية المُقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية الأسـلحة الثقيلة وذخيرتها بجانب إمدادها بأســلحة خفيفة لقوات المشـــاة، حيث قدمت ما لا يقل عن 150 مليون وحدة ذخيرة و38 نظام إطلاق متعدد و270 ســلاح مدفعية هاوترز ونحو 35 نظاماً صاروخياً أرض جو مضاد للطائرات، و2000 صاروخ ستينغر مضاد للطائرات وأكثر من 800 ألف طلقة مدفعية عيار 105 ملم، و10.000 قذيفة مدفعية عيار 203 ملم وأكثر من 200 ألف قذيفة مدفعية عيار 152 ملم، وحوالي 40.000 قذيفة مدفعية عيار 130 ملم؛ 40.000 قذيفة مدفعية عيار 122 ملم.

بينما قدمت بريطانيا صواريخ كروز ستورم شادو وصواريخ للدفاع الجوي، وعدد من المدافع المضـادة للطائرات، وقدمت ألمانيا معدات عسـكرية إبرازها 355000 طلقات ذخيرة لمدافع GEPARD ذاتية الدفع مضـــادة للطائرات، و216,000 طلقة ذخيرة عيار 40 ملم، وكانت العديد من الدول الأوروبية الأخرى قد قدمت ذخائر وأســلحة صــغيرة وخفيفة للقوات المســلحة الأوكرانية.

تحذيرات من تحويل وجهة الأســلحة الأوكرانية إلي مناطق الصــراعات المسلحة

تصــاعدت العديد من الأصــوات الحقوقية في الفترة الأخيرة المُحذرة من تحويل وجهة الأسـلحة والمسـاعدات العسـكرية المُقدمة إلي الحكومة الأوكرانية إلي عدد من الدول التي تنشــط فيها التيارات الإرهابية والجماعات المســلحة والعصــابات الإجرامية والتي تُشــكل بالأســاس بؤر للصــراعات والنزاعات المســلحة، علاوة على أن اســتمرار هذه المســاعدات المسلحة فشلت في إنهاء الصراع بل على العكس من ذلك فقد زادت وتيرته، كما أن عملية المراقبة على الأسلحة المتدفقة إلي أوكرانيا لضمان أنها قد وصلت إلي واجهتها النهائية لم تتم على النحو الأمثل.

إذ تشـير العديد من التقديرات إلى أن ما بين 30٪ إلي 40٪ فقط من الأسـلحة التي ترسـلها الدول الأوروبية إلي الجيش الأوكراني قد وصــلت بالفعل إلي وجهتها النهائية، كذلك حذرت من وصـول الأسـلحة إلي السـوق السـوداء بسـبب زيادة معدلات الفسـاد الداخلى، فقد حذر الأمين العام للإنتربول الدولي يورغن ستوك في يونيو 2022 من مخاطر انتشار الأسلحة غير المشروعة والموجهة إلي دعم الحكومة الأوكرانية وذلك بعد انتهاء النزاع المسلح.

وفي نوفمبر 2022، أكد مكتب التعاون الدفاعي التابع للولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا أنه يواجه صـعوبات في تتبع ومراقبة جميع المعدات الأمريكية المتدفقة إلى أوكرانيا، وذلك بسبب عدم قدرة موظفي وزارة الدفاع على زيارة المناطق التي يتم فيها استخدام المعدات المقدمة لأوكرانيا أو تخزينها، فقد تمكنت بعض من المنظمات الإجرامية من سـرقة هذه الأسلحة، وفي ذات الشهر ، إعلان الرئيس النيجيري محمد بخاري أمام قمة رؤساء دول لجنة حوض بحيرة تشاد بأن الحرب الروسية الأوكرانية تسمح بتحويل مسار الأسلحة الخاصة بالحرب إلى غرب أفريقيا وتدفق الأسـلحة والمقاتلين إلى منطقة بحيرة تشـاد وتصـل في نهاية الأمر إلى التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، وفي ديسمبر 2022، انتشرت العديد من المزاعم المتعلقة بنقل الأسلحة من أوكرانيا وبيعها في مناطق الصراع بالتحديد في سوريا.

وفي هذا الشـأن؛ وخلال شـهر يناير 2023، أكدت العديد من التقارير والتقديرات أن إمدادات الأسلحة إلي أوكرانيا قد خلقت سوق جديد للأسلحة في أوروبا، فالتدفق الكبير والمتواصل للأسلحة والذخيرة إلى منطقة الصراع سيسفر عن خطر تحويل وجهة هذه الأسلحة إلي مناطق أخرى من العالم، وأفاد مؤشـر الجريمة المنظمة العالمي الخاص بأوكرانيا لعام 2023، بأن أوكرانيا تمتلك أحد أكبر أسواق تهريب الأسلحة في أوروبا نتيجة للمخزون الهائل من الأسـلحة الموجود بأوكرانيا وملايين الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة التي يتم تداولها في الأسـواق القانونية والسـوداء، مع تزايد نشـاط جماعات الجريمة المنظمة الأوكرانية منذ اندلاع الحرب الروسـية الأوكرانية وبالتبعية زيادة معدلات الجرائم المرتكبة في أوكرانيا والمناطق المجاورة لها.

وفي يناير 2024 أشـارت التقديرات الرسـمية الصـادرة عن مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأمريكية أن أكثر من مليار دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية التي قُدمت إلي أوكرانيا لم يتم الوصـول إليها ولا تزال مجهولة المصـير، وبرر ذلك نتيجة لنقص عدد المفتشين الأمريكيين داخل الأراضي الأوكرانية، وبعض المعوقات المفروضة على حركتهم هناك، مشيرًا إلي أن خطر سرقة أو إعادة توجيه الأسلحة الأمريكية من أوكرانيا إلى دولة ثالثة قائمة ويمثل تهديدًا خطيرًا.

وتثير كافة هذه التصـريحات والتقديرات مخاوف مؤسـسـة ماعت بشـأن تحويل وجهة الأسـلحة الأوكرانية إلي مناطق الصـراعات والجريمة المنظمة في العالم، لاسـيما في ظل عدم قدرة العديد من الحكومات وعلى رأسـها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من تحديد مصير بعض المساعدات العسكرية التي قدمتها إلي القوات المسلحة الأوكرانية، مع عدم

وضـــوح آليات متابعة وتقيم مســـارات المســـاعدات العســـكرية المُقدمة إلي أوكرانيا والاطمئنان من أنها وصـــلت إلي وجهته النهائية، وهذا بدوره يهدد الأمن والســـلم الدوليين ويزيد من وتيرة النزاعات المسلحة بالعالم.

جهات إنفاذ القانون الأوكرانية وإحباط محاولات تهريب الأســـلحة عبر أراضيها

منذ فبراير 2022، منعت جهات إنفاذ القانون في أوكرانيا العديد من عمليات سرقة الأسلحة وتهريبها عبر أراضـــيها، ففي الفترة من فبراير 2022 وحتي نهاية أبريل 2023 تم التحقيق في9487 قضـــية متعلقة بالإتجار غير المشـــروع بالأســـلحة من قبل وزارة الداخلية وذلك بحســـب التقديرات الرســـمية، وخلال العام 2023، ضـــبطت جهات إنفاذ القانون في أوكرانيا 4840 حالة للتداول غير قانوني للأســـلحة والمتفجرات والذخائر، صـــدرت خلالها 5168 ســـلاحاً شـــملت 1567 بندقية هجومية و997 مســـدس و921 قاذفة قنابل يدوية و 1683 ســـلاحاً معاد تدويره.

وفي أواخر يونيو 2022، أحبط جهاز المخابرات الأوكراني عملية ســـرقة لقاذفة قنابل يدوية ومدفع رشـــاش وأكثر من 1000 طلقة ذخيرة قامت بها كتيبة متطوعين بالجيش الأوكراني بجانب إحباط محاولتين إحداهما من عصـــابه إجرامية متنكرين في هيئة عمال إغاثة قاموا بسرقة ستر مضادة للرصاص بقيمة 17 ألف دولار ومجموعة من المهربين لبيع أسلحة ســـرقوها من الخطوط الأمامية في جنوب أوكرانيا، وفي أغســـطس 2022 اكتشـــفت أجهزة المخابرات قيام مجموعة من المتطوعين بسرقة 60 بندقية ونحو 1000 طلقة ذخيرة وقاموا بتخزينها في أحد المستودعات تمهيداً لبيعها في السوق السوداء.

وفي أغســـطس 2022، قامت إحدى المنظمات الإجرامية بســـرقة 60 بندقية و1000 طلقة ذخيرة بغرض إعادة بيعه، وفي نوفمبر من نفس العام احتجزت دائرة حرس الحدود الحكومية شخصاً أثناء محاولته بيع قاذفة قنابل يدوية، وقاذفة صواريخ حرارية من طراز RPO-A Shmel و20 قنبلة يدوية من طراز F-1، وجدها في الأراضـــي التي اســـتعادتها القوات الأوكرانية من روسيا.

وفي أبريل 2023 ضبطت القوات المسلحة الأوكرانية بندقية كلاشينكوف وأربعة مسدسات و23 قنبلة يدوية وثلاث قذائف يدوية وســـبع قذائف TNT و 20 جراما من البارود و609 طلقة لأســـلحة مختلفة و8 قنابل يدوية و110 طلقات لأســـلحة متنوعة وذلك قبل طرحها للبيع بشكل غير شرعي.

وفي 1 مايو 2023، تم القبض على 8 أشـخاص بينهم 5 جنود بحوزتهم بندقيتين كلاشـنكوف ومسـدسـين خرطوش وأربع قنابل يدوية وعبوتين من مسـحوق ألغام الهاون و423 طلقة لأسـلحة مختلفة، حيث كانت تباع بندقية الكلاشـينكوف في دنيبرو بمبلغ 1600 دولار، وتم القبض على العديد من العسـكريين وبحوزتهم قنابل يدوية وخراطيش يدعون أنها للتذكار الشخصي لكنهم في الحقيقة يعملون كموردي أسلحة، حيث عثرت قوات الأمن داخل حافلة يستقلها مواطنان عائدان من زيارة للجنود بالجبهة على 3 بنادق كلاشينكوف هجومية وأكثر من 3000 خرطوشة و18 قنبلة يدوية وقاذفات قنابل يدوية مضادة للدبابات.

وخلال شـهر يوليو 2023 ألقي القبض على شـخصـين بريطانيين في فرنسـا أثناء محاولتهما نقل اثنين من قاذفات الصـواريخ المسـحوبة من الخدمة، والتي تم إعطاؤها لهما أثناء قيامهما بمهمة إنسـانية في أوكرانيا، وفي 19 أغسـطس 2023، قتل أربعة موظفين بعد انفجار عبوة ناسـفة في أحد مراكز الطب الشـرعي الحكومية التابع لوزارة الداخلية في كييف، مما تسـبب في احتراق المبنى الذي يحتوي على غالبية بيانات الأسـلحة الغربية التي دخلت أوكرانيا مما يمثل ضربة قاصمة لجهود تتبع ومراقبة الأسلحة النارية في أوكرانيا.

وقام ضـباط إنفاذ القانون في ديسـمبر 2023 باعتقال ثلاثة أشـخاص كانوا يقومون بتخزين أسلحة نارية وأجهزة متفجرة وذخيرة دون الحصول على التراخيص اللازمة وبيعها بشكل غير قانوني، وخلال عمليات التفتيش تم العثور على مسـدسـات وأسـلحة آلية ومخازن للأسـلحة ذات خراطيش وقاذفات قنابل يدوية وخراطيش مختلفة العيارات وقنابل يدوية وكواتم صـوت وصـواعق ومتفجرات بالإضـافة إلى مبالغ مالية قدرت بـ5,616,800 دولار أميركي، و45,055 يورو، و268,350 هريفنيا.

توضـح كافة هذه الوقائع أن هناك عمليات لتهريب الأسـلحة مسـتمرة داخل الأراضـي الأوكرانية، وبالطبع لم تتمكن قوات إنفاذ القانون من رصـد بعض عمليات التهريب، وهذا يوضح أن عمليات تجارة الأسلحة غير الشرعية ظاهرة منتشرة في الأراضي الأوكرانية، وعلى الدول التي تُقدم المسـاعدات العسـكرية إلي أوكرانيا أن تضـمن تعقب تلك الأسـلحة لكي تمنع وقوعها في الأيدي الخاطئة بما في ذلك وصـولها للجماعات المسـلحة والتيارات الإرهابية.

عمليات شراء الأسلحة داخل الجيش الأوكراني.. شبهات فساد

لقد ظهرت العديد من الأدلة في الفترة الأخيرة التي تتحدث عن وجود شبكات للفساد داخل أجهزة الأمن الأوكرانية بما في ذلك الجيش، حيث تقوم تلك الشبكات بتهريب المساعدات العسكرية والأسلحة المُقدمة من الدول لمساعدة أوكرانيا إلي السوق غير الشرعية، ففي نوفمبر 2022، ظهرت العديد من التقديرات الإعلامية التي تؤكد تورط بعض القادة العسكريين في سرقة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبيعها في السوق السوداء أي أنها لم تصل إلي واجتها النهائية، ومن بين الأسلحة التي يُزعم أنها اختفت 54 بندقية قصيرة من طراز M4 أمريكية الصنع، والعديد من الأسلحة المضادة للدبابات مثل آر بي جي وأسلحة NLAW، والقنابل اليدوية، واثنين من المسدسات، وبضعة آلاف من طلقات الذخيرة.

وفي 28 يناير 2024 كشف جهاز الأمن الأوكراني عن عمليات فساد في شراء الأسلحة تبلغ قيمتها حوالي 40 مليون دولار، فقد تم التوقيع على عقد لشراء 100 ألف قذيفة هاون في أغسطس 2022 وتم الدفع مقدما، مع تحويل بعض الأموال إلى الخارج، لكن لم يتم توريد هذه الأسلحة إلي الجيش الأوكراني، وتثير تلك الوقائع مخاوف مؤسسة ماعت من تحويل الدعم العسكري المُقدم من الدول إلي أوكرانيا إلي الجماعات المسلحة والإجرامية بسبب تورط بعض قيادات المؤسسات الأمنية في بيع تلك الأسلحة إليهم، خصوصًا في ظل عدم العثور على العديد من المعدات العسكرية في عدد من المناطق الأوكرانية.

الخاتمة والتوصيات

أثارت عمليات تدفق الأسلحة والمساعدات العسكرية من قبل بعض الدول إلي السلطات الأوكرانية مخاوف حقيقية من تحول أوكرانيا إلي مركزًا عالميًا لتجارة الأسلحة غير المشروعة يسلح جميع المتمردين والجماعات المسلحة والإرهابية في أفريقيا ورجال العصابات في شوارع أوروبا، فبعض الأسلحة المُقدمة والمعدات العسكرية حتى الآن لاتزال مجهولة المصير، فعلى ما يبدو أن الدول المانحة تفتقر إلي وجود آليات دقيقة ومستدامة لتتبع ورصد ومراقبة تدفقات الأسلحة إلي أوكرانيا، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن السلام والأمن الدوليين لاسيما بعد انتهاء الصراع المسلح، ولمنع تفاقم الأزمة توصى مؤسسة ماعت بما يلي:-

- ضرورة تعهد الدول المنتجة والمصدرة للأسلحة بمراعاة ضمانات الإستخدام النهائي واتخاذ كافة التدابير للحيلولة دون وصول تلك الأسلحة للأطراف غير المستهدفة.

- ضـرورة إجراء التقييمات الشـاملة لمخاطر التحويل قبل النقل وشـهادات المسـتخدم النهائي يعد أمرًا ضـروريًا لمنع المزيد من عدم الاسـتقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا وخارجها.
- ضرورة وضع نظام لمراقبة الأسلحة المُتدفقة إلي أوكرانيا يتضمن معلومات تفصيلية عن الأسـلحة المُقدمة وكيفية وصـولها النهائي إلي القوات الأوكرانية، مع زيادة عدد المفتشين الذين يتحققوا من وصول الأسلحة إلي وجتها النهائية.
- ضرورة قطع مسارات تهريب الأسلحة سواء الحقيقية أو الإفتراضية، عن طريق تكثيف وتشـديد التأمين على الحدود الأوكرانية، وحجب المواقع والتطبيقات المسـتخدمة في عمليات تهريب الأسلحة أو الإعلان عنها.
- تغليظ العقوبات المقررة لهذا النوع من الجرائم بالقانون الأوكراني سـواء في مواجهة المهربين أو المسؤولين الحكوميين المتواطئين معهم.
- التوقف عن تزويد المدنيين بالأسـلحة ومنحهم تراخيص حيازة سـلاح بشـكل عشـوائي، وحصر السلاح في يد الجيش الأوكراني وحده.
- تقديم التدريبات والدعم الفني لجهات إنفاذ القانون الأوكرانية حتي تتمكن من تعقب عمليات تجارة الأسلحة على النحو الأمثل.
- وضع خطة وتصور عام للسيطرة على تدفقات الأسلحة لاسيما التي يمتلكها المدنيين بعد إنتهاء الصراع المسلح.
- تقديم الدعم الفني والمالي لمنظمات المجتمع المدني حتي تتمكن من متابعة عمليات تهريب الأسلحة غير الشرعية من أوكرانيا إلي مناطق النزاع الأخرى.
- ضـرورة وجود تدابير فعالة لمعالجة تدفقات الأسـلحة غير المشـروعة إلي مناطق النزاعات، بما في ذلك ممارسات وضع العلامات على الأسلحة لسهولة تعقبها.
- ضرورة الكشف عن عمليات الفساد داخل الجيش الأوكراني والقضاء عليها ومحاربتها.

قائمة المراجع

1. تهديد وجودي الفساد يهدد استمرار المساعدات الغربية لأوكرانيا، https://2u.pw/AaKEQSi
2. مستقبل الإرهاب العالمي في 2023، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، https://2u.pw/gqXYHcc
3. أوكرانيا تقول إنها اكتشفت "فساداً كبيراً" في عمليات شراء الأسلحة، بي بي سي ، https://2u.pw/h8Wt45p
4. Ukraine gets weapons from the West but says it needs more. https://2u.pw/plDXcep
5. US military aid arrives in Ukraine amid Russia border tensions. Aljazeera. https://2u.pw/WG9SqJs
6. Memorandum on the Delegation of Authority Under Section 506(a)(1) and Section 614(a)(1) of the Foreign Assistance Act of 1961. https://2u.pw/p79PZPZ
7. Department of Defense Statement on Additional Military Assistance for Ukraine. https://2u.pw/WpI6CEZ
8. Statement by President von der Leyen on further measures to respond to the Russian invasion of Ukraine. https://2u.pw/hxVseRy
9. Why military aid in Ukraine may not always get to the front lines . https://2u.pw/iKZz5pc
10. Arms sent to Ukraine will end up in criminal hands, says Interpol chief. https://2u.pw/UNr7aqq
11. Pentagon watchdog finds some Western weaponry sent to Ukraine was stolen before being recovered last year . https://2u.pw/HmhD4tJ
12. Ukraine, GLOBAL ORGANIZED CRIME INDEX, https://2u.pw/iYbW3Rb
13. Over $1B of U.S. military aid to Ukraine not properly tracked Pentagon report. https://2u.pw/otXa072
14. Стволи" гуляють країною. В Україні зростає кількість нелегальної зброї, vesti, https://2u.pw/InAeSuS
15. Поліція торік вилучила в Україні понад 5000 одиниць вогнепальної зброї, UKRINFORM.UA, https://2u.pw/m4GYLRa
16. Pentagon watchdog finds some Western weaponry sent to Ukraine was stolen before being recovered last year, CNN, https://2u.pw/HmhD4tJ
17. When our Weapons Go Missing, CATO INSTITUTE, https://2u.pw/KNE5OzN
18. Increased supply of weapons to Ukraine since invasion adds to pre-existing stockpiles, global initiative against transnational organized crime, https://2u.pw/4ZHeDdN
19. ДБР розслідує вибух в експертно-криміналістичному центрі МВС під Києвом, https://2u.pw/5vgSeO8
20. У Дніпрі затримали бандитів під час закупки зброї для збуту, ukrinform, https://2u.pw/aI0LRmW
21. Investigation: International Legion soldiers allege light weapons misappropriation, abuse by commanders. https://2u.pw/GRShBtr